

مقدمة:

برزت حاجة الانسان للعيش في جماعة منذ العصور وذلك للمحافظة على كيانه ضد الأخطار الخارجية ولإشباع حاجياته التي لا يستطيع تحقيقها بجهد الفردي. غير أن العيش في الجماعات سواء كانت كبيرة أو صغيرة، في صورة عائلة أو في صورة دولة يجب أن يكون بأسلوب منظم يتم بتوفيق مصالح الأفراد المتضاربة. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بتخلي الفرد عن جزء من حريته المطلقة على نحو يؤمن للفرد الطمأنينة في حياته وفي عمله.

ومن أجل تحقيق هذا النظام، يتوجب بالضرورة وجود قواعد سلوك ترشد الأفراد في تصرفاتهم وسلوكهم، بحيث يشعر كل فرد بوجوب احترامها وعدم الخروج عن أحكامها. وإلا تعرض لجزاء تفرضه عليه سلطة عامة تمثل المجتمع ككل.

الواقع أن غالبية الأفراد يحترمون قواعد السلوك المقررة ايماناً منهم بضرورتها لاستقرار الحياة بين الجماعة، إلا أن قلة من الأفراد قد تخرج عن هذه القواعد، مما يستدعي من السلطة العامة إعادتها إلى سواء السبيل وفرض الجزاء على من لم يتبع تلك القواعد.

إن مجموعة القواعد التي تحكم النظام في الجماعة تدعى " قانون "، فهو منظم للسلوك والروابط في المجتمع، وتقوم السلطة العامة بحمل الأفراد على احترامه ولو عن طريق القوة حين الضرورة. من هنا تعتبر القواعد القانونية حيز الزاوية في دراسة مقياس المدخل للعلوم القانونية.

يتابع الطالب خلال دراسته لهذا المقياس مواضيع محددة في البرنامج، تتعلق بالقواعد القانونية ومجمل ما له صلة بها. لهذا قسمنا دراستنا إلى أربعة فصول اساسية.

فيندرج ضمن الفصل الاول المتعلق بماهية القانون، تعريف القانون وبيان الخصائص المميزة للقواعد القانونية من جهة، ثم بيان نطاق هذه القواعد من خلال تمييزها عن بعض القواعد الاخرى التي لها دور في تنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع.

وخصصنا الفصل الثاني لتقسيم القانون من ناحيتين، الأولى حسب العلاقة التي تنظمها، هنا نكون أما القانون العام والقانون الخاص، مركزين خلال الدراسة حول أهمية هذا التقسيم والمعايير المتبعة فيه، مع بيان فروع كل قسم. ومن ناحية ثانية قسمت هذه القواعد حسب طريقة مخاطبتها للأشخاص وقوة الإلزام فيها، أين نكون أمام القواعد الآمرة والقواعد المكملة مبينين معناها كيفية التمييز بينهما.

ركزنا في الفصل الرابع على مصادر القانون، التي تتمثل أساسا في مصادر رسمية أصلية نقصد هنا التشريع بأنواعه المختلفة. المصادر الاحتياطية للقانون المتمثلة في الشريعة الإسلامية، العرف، ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة. أخيرا المصادر التفسيرية التي يستأنس بها القاضي عند فصله في أي نزاع معروض أمامه، وتتمثل في الفقه والقضاء.

خصصنا الفصل الأخير من هذه الدراسة، لنطاق تطبيق هذه القواعد القانونية أولا من حيث الأشخاص، وهنا نبين معنى مبدأ عدم جواز الاعتذار بجهل القانون، وأهم الاستثناءات التي ترد عليه. ثانيا نطاق تطبيق هذه القواعد من حيث المكان الذي يحكمه

مبدأ الإقليمية ومبدأ الشخصية، مبيين مضمون كل مبدأ وأساسه، مع التركيز على موقف المشرع الجزائري منهما. ثالثاً وأخيراً، نطاق تطبيق هذه القواعد من حيث الزمان، أين عرفنا معنى الإلغاء وأنواعه وأدرجنا مختلف الحلول التشريعية التي قدمها المشرع الجزائري في موضوع تنازع التشريعات من حيث الزمان.